لا يكون الاشهاد شرطا كما صرح به المرغيناني وغيره . جمع بيع اي
بالمعنى الشامل على الطرفين ولو حكما وقد يطلق البيع على ما يقابل
الشراء قال تعالى وشروه بثمن بخس اي باعوه ويعرف بانه تمليك مال
على وجه مخصوص والشراء ذلك المذكور مقابلة شيء اي شيء على
وجه المعاوضة احترز به عن التبرعات والابتداء السلام وردّه ونحوها
المريفين فانها لا تسمى بيعا لغة قال الشاعر

ما بعتكم مجتمى لا بوصلكم ، ولا اسلبها الا يد ابيد

فرضي مالي بمال محمد اي من الجانبين او من احدهما
واما شرعا اي والبيع المركب من الايجاب والقبول شرعا الخ
فاحسن ما قيل في تعريفه اي قال شيخنا لا يخفى ما في ذلك
من عدم الحسن ولو قال عين تمليك عين مالية او منفعة
كذلك على التابيد بثمن مالي لكان اولى واحسن لما ذكره من
الايهام انه تعريفان ولان تمليك داخل في المعاوضة
ولان الربا لا تمليك فيه وكذا المنفعة غير الاباحة وغير ذلك
تامله اباحة هو قيد لا بد منه على التابيد احترازا عن
وجه القربة ودخل في منفعة اي لو قال والمراد بالمنفعة
ما لكان اولى واظهر تمليك حق البناء اي كان قال له ملكتك
او بعتك حق البناء على هذا الجدار او السطح مثلا وخرج
بثمن الاجرة اي هي خارجة بالتابيد قبله فلا حاجة اليه
وانما اختار الاخراج به لمناسبة الاجرة اخارجة بها ايضا فانها
فانها لا تسمى عند اهل اجرة لان الاجرة اي لان الخ انها
من حيث الصحة وعدمها الخ ومن حيث الوفاء اكثر من
ذلك ومن حيث اعتبار الاحكام كذلك كما سياتي فتامل اي حاضرة

اي قال

اقول قال شيخنا الوافق الشاهد في احتياجه الى كان اولى
لان سنها المرئية المعاقدين على انه لا يكفي الحضور
في ذلك شاهد لانه من بيع الغايب ان اللهم الا ان يقال مراده
بالحاضرة المرئية كما عبر به بعض الشراح وح فلا اعتراض عليه
فتامل اذا وجد الشروط اي قال شيخنا لو قال حيث
توفرت الشروط لكان اولى واحسن مع ان الشروط لا تحقق
بمجرد الصيغ اقول بل مراده انه بوجود الشروط هنا تحققها
بدليل قوله اذ الى لانها تستعمل غالبا في المحققة وجوده وكذا
في شاهد فلا يرد غيره لانه سياتي في كلام مروح فلا
اعتراض عليه فتامل وتنبيه سكت المصنف عن كونه معلوما
لكنه صرح عنه بالشاهرة في المبيع وبالوصف في الذمة
وخرج به بيع اللحم ببطله وبيع الطحينة والقسطة ونحو ذلك
بالدراهم فانه باطل على ما قاله الكمال بالحد المقصودين فيه قال
شيخنا فتبا على ما قاله الكمال من بطلان بيع اللبن المشوب
بالماء ولو بالدراية كما نقله عنه العلامة سم ومثله العلامة مر
وخالف شيخنا الشبراملسي كغيره واعتمد الصحة وح فيحتاج
الفرق بينها وبين اللبن المشوب المذكور فتامل
ظاهر اذ قال شيخنا هذا وما بعده سياتي في كلام المصنف
مكررا ه اقول لا تكرار لانه ذكرها جملة الشروط المذكورة
في كلام المصنف وهي هنا المعتبرة اصالة وذكر بعضها
فيما سياتي للابعد تكرارا فتامل والمراد به ظاهرية ذاتا وصفة
ثم يصح بيع مشغول بطريق الفساد اذا اريد اجارته
وبيع مشغول اوجى بتاكد اذا مسنية باجر مخلوط بسرجين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)